Distr.
GENERAL

E/CN.4/1988/60
15 February 1988
ARABIC
Original: ENGLISH/SPANISH

الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة حقوق الانسان

الدورة الرابعة والأربعون
البندان ١٢ و ٢٢ من جدول الأعمال

مسألة انتهاك حقوق الانسان وحرياته الأساسية في أي جزء من العالم ، مع اشارة خاصة الى البلدان والأقاليم المستعمرة وغيرها من البلدان والاقاليم التابعة

الخدمات الاستشارية في ميدان حقوق الانسان

مذكرة من الأمانة العامة

تعمم الوثيقة المرفقة كوثيقة رسمية من وثائق الدورة الرابعة والأربعين للجنة حقوق الانسان بناء على طلب لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الانسان التابعة لمنظمة الدول الأمريكية ، وفقا لقرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي ١١٥٩ (د ـ ٤١) ، المؤرخ في ٥ آب/اغسطس ١٩٦٦ .

مرفـــق

OEA/Ser.L/V/11.71
Doc.9 rev.1
22 Septiembre 1987
Original: español

التقرير السنوى للجنة الأمريكية لحقوق الانسان ١٩٨٦ - ١٩٨٧

(الترجمة الانكليزية الرسمية)

(مقتطفات)

غواتيمالا

لاتزال اللجنة الأمريكية لحقوق الانسان تكرس اهتماما خاصا لحالة حقوق الانسان في غواتيمالا، وقد تتبعت عن كثب الأحداث الدائرة في ذلك البلد ، التي تجلت فيها لعدد من السنين حالة من عنف خطير واسع الانتشار ، مع ما ينشأ عنه من انتهاكات لحقوق الانسان بالنسبة لشعب ذلك البلد.

ومافتئت اللجنة تصف هذه الأحداث في تقاريرها السنوية الى الجمعية العامة ، وقد أعدت أيضا ثلاثة تقارير خاصة عن التطورات في حالة حقوق الانسان في غواتيمالا : الأول ، الذى أقر في ١٣ تشرين الأول /اكتوبر ١٩٨١ ، يغطي الفترة حتى قيام حكومة الجنرال روميو لوكاس غارسيا وأسلافه المباشرين . والثاني ، الذى أقر في ٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٣ ، يغطي فترة ما بعد تسلم الجنرال افرين ريوس مونت السلطة (٢٣ آذار/مارس ١٩٨٢ الى ٨ آب/اغسطس ١٩٨٣) ، والثالث ، الذى أقر في ٩ نيسان/ابريل ١٩٨٦ ، ويشمل فترة حكم الجنرال أوسكار هومبرتو ميخيا فيتورى (٨ آب/اغسطس ١٩٨٣ الى ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦) ، حين انتهت ادارته وأصبح فينيسيو سيريزو اريفالو رئيسا للجمهورية .

وفي التقرير الخاص الثالث والأخير عن حالة حقوق الانسان في غواتيمالا ، قدمت اللجنة الأمريكية لحقوق الانسان توصيات خاصة بشأن ضرورة القيام ، ضمن النطاق التام للقانون ، بالتحقيق ومعاقبة أولئك المسوءولين عن الأفعال الفظيعة كالاختفاء القسرى للأشخاص ، والاعدام اللاشرعي . والاعتقال التعسفي ، والتعذيب ، وغير ذلك من الجرائم المرتكبة ضد حقوق الانسان .

وهذه التوصيات وان تكن موجهة الى حكومة الجنرال اوسكار هومبرتو ميخيا فيتورى ، فهي تبقى نافذة بالنسبة للادارة الحالية ، لأنها تعنى بالتحقيق ، وفي معاقبة الانتهاكات القاسية للحقوق الأساسية للبشر وللقواعد القائمة لحقوق الانسان الدولية •

وفي التقرير الأخير الى الجمعية العامة ، الذى يغطي الفترة من أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ حتى غاية أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، أكدت اللجنة الأمريكية لحقوق الانسان على التقدم الذى أحرز في ميدان حقوق الانسان خلال التسعة الأشهر الأولى من جانب الحكومة الغواتيمالية الجديدة ، ونبهت الى انه منذ أن تسلم الرئيس فينيسيو سيريزو مهام منصبه كرئيس غواتيمالي للدولة ، حدثت تغييرات ملحوظة في حالة حقوق الانسان في ذلك البلد ، تجلت في انخفاض الاغتيالات السياسية وحالات الاختطاف والاختفاء القسرى للأشخاص ، وكذلك الغارات على البيوت وتفتيشها ، والهجرة الجماعية للسكان الأهليين وسكان الريف ، ويشكل كل ذلك ، كما هو مبين ، تقدما كبيرا في حالة حقوق الانسان في ذلك البلد • وبينت اللجنة في نفس الوقت انه ، على الرغم من ذلك ، لايزال يحدث حالات اختفاء، وتستمر المشكلات الأخرى التي تؤثر على الامتثال الكامل لحقوق الانسان في غواتيمالا ، الناجمة أساسا عن علائم لامركزية العنف ، التي يبدو أن السيطرة عليها قد استعصت على رئيس الجمهورية •

كذلك أعربت اللجنة في تقريرها الأخير عن القلق للتقصير في التحقيق في حالات الاختفاء القسرى للأشخاص • وعلى الرغم من ان الرئيس فينيسيو سيريزو قد أعرب عن قراره بألا يجرى تحقيق مباشر في هذه الحالات ، فقد تعهد بدعم ومساندة العمل الجارى بشأن هذه المشكلة ، نتيجة للشكاوى المقدمة الى القضاء ، وبخاصة قاضي التحقيق الذى عينته المحكمة العليا للتحقيق في حالات الاختطاف والاختفاء التي أبلغها فريق التعاضد •

وقد أعلن الرئيس فينيسيو سيريزو ، في أثناء زيارته لواشنطن في أيار/مايو ١٩٨٧ ، بصدد هذا الموضوع ، انه فيما يتعلق بمشكلة التحقيق في حالات اختفاء الأشخاص قبل تنصيب حكومته ، قد اتخذ قرارا سياسيا بعدم التدخل في التحقيق في هذه الاساءات وأن موقفه كان دائما واضحا وهو ان حالات الاختفاء هي أمر يتعلق بالماضي • واستدرك قائلا انه شخصيا سيكفل استقلال التحقيقات في أى شكوى تعرض على المحاكم في بلده •

وخلال فترة اعداد هذا التقرير ، تلقت اللجنة تقارير عن الجهود التي تبذلها حكومة الرئيس سيريزو لتعزيز حقوق الانسان والدفاع عنها في غواتيمالا • كمثال على ذلك ، أصبحت غواتيمالا في ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ ، أول بلد يودع وثائق التصديق على الاتفاقية الأمريكية لمناهضة التعذيب ومعاقبة مرتكبيه •

وفي ١٦ آذار/مارس أصبحت غواتيمالا البلد التاسع الذى يقبل الاختصاص الالزامي للمحكمة الأمريكية لحقوق الانسان ، برسالة سلمها بذلك التاريخ الى الأمانة العامة لمنظمة الدول الأمريكية الممثل الدائم لغواتيمالا لدى المنظمة السالفة •

وثمة بالاضافة الى ذلك الدور الهام الذى يؤديه الرئيس فينيسيو سيريزو في جهود السلام لصالح أمريكا الوسطى ، والأولوية التي منحها ، ضمن خطة الحكومة ، لتدعيم الديمقراطية والمؤسسات التمثيلية في غواتيمالا •

وفضلا عن ذلك ، فقد تم التغلب على الصعوبات التي اعترضت في الأصل وأدت الى قيام الرئيس سيريزوبنقض القانون الرامي الى انشاء منصب نائب عام حقوق الانسان واعادته الى الكونغرس ، لأنه رأى ان القانون قد منح النائب العام سلطات أكثر مما ينبغي • وبعد صدور القانون ، في ١٧ آب/اغسطس ١٩٨٧ ، جرى تعيين السيد المحترم الفقيه غونزالو مينيدس دولاريفا أول نائب عام لحقوق الانسان في غواتيمالا ، وفي ١٩ آب/اغسطس ، أدى القسم أمام كونغرس الجمهورية •

غير انه أثناء فترة اعداد هذا التقرير ، لاحظت اللجنة انه بالرغم من النوايا الحسنة التي أعلنها الرئيس فينيسيو سيريزو بمواصلة الرقابة على حالة حقوق الانسان ، حدث تدهور ملحوظ في امتثال حقوق الانسان مباشرة بعد مرور الأشهر الأولى من حكمه •

ولم تبذل المصالح الحكومية المسوءولة جهدا جديا لتنفيذ توصيات اللجنة بالتحقيق في حالات الاختفاء القسرى للأشخاص ، مما أدى الى قيام أسر هوءلاء الأشخاص ، التي انضمت معا الى فريق التعاضد ، بمواصلة الاحتجاج في اطار العديد من التظاهرات العامة لممارسة الضغط واثارة الرأى العام محليا ودوليا بشأن ضرورة التحقيق في الجرائم المرتكبة ضد مئات الأشخاص ، والمعزوة الى جماعات شبه عسكرية والى القوات المسلحة الغواتيمالية نفسها ، في نضالها لمناهضة الأعمال التخريبية • وسيجرى المزيد من مناقشة أنشطة فريق التعاضد فيما يلي • وتود اللجنة الأمريكية لحقوق الانسان في هذه النقطة الاعراب عن خيبتها لانعدام اجراء تحقيق مما أدى الى التقصير في معاقبة اولئك المسوءولين عن هذه الأفعال ، والتي تعتقد أسر الضحايا ان الغرض من ذلك هو التستر على الأشخاص المسوءولين عن تخطيط وتنفيذ عمليات اغتيال العديد من المواطنين الغواتيماليين وافلاتهم من العقاب •

وكون اختفاءات الأشخاص قد بدأت مرة أخرى أثناء فترة وضع هذا التقرير مصدر قلق شديد للجنة الأمريكية لحقوق الانسان • ولدى اللجنة تقارير تفيد انه منذ تسلمت الحكومة الحاضرة تقاليد الحكم حتى الآن ، بعد فترة أولية ساد فيها هدوء نسبي ، بدأت تحدث مرة أخرى حالات اختفاء مزعجة لمواطنين غواتيماليين • وقد تعذر تحديد أسباب اعتقالهم أو اختطافهم ، أو الحصول على أية معلومات عن مكان وجودهم ، بالرغم من الحقيقة القائلة بوجود أدلة في أغلب الحالات على ان قوات الأمن الغواتيمالية مسوءولة عن هذه الاختفاءات •

هذا فضلا عن ان اللجنة قد أحيطت علما بأن جميع التحقيقات تقريبا من قبل أسر الأشخاص المختفين ، وجهودهم للحصول على معلومات من الشرطة والسلطات الادارية عن مكان وجود الأشخاص الأعزاء عليهم ، خلال فترة اعداد هذا التقرير ، لم تثمر بأى نتيجة على الاطلاق • كما لم يمكن الحصول على أى نتائج ايجابية من الدعاوى القضائية التي قدمها أسر الأشخاص المختفين أمام المصالح ذات الاختصاص في هذه المسائل ، والتي قضت في معظم الحالات أن أوامر الأمبارو والاحضار أمام المحكمة المسجلة أملا في قيام السلطة القضائية في التحقيق في قضايا الاختفاء القسرى لا مبرر لها • وبهذا فقد استنفدت كل وسائل التظلم القانوني الشرعية المتاحة •

وخلال فترة اعداد هذا التقرير ، فتحت اللجنة الأمريكية لحقوق الانسان ٩٠ من قضايا الشكايات التي تتناول١١٧ من ضحايا انتهاكات حقوق الانسان المدعى بها ضد جمهورية غواتيمالا • وتدور هذه حول انتهاكات الحق في الحياة ، وتنطوى كلها تقريبا على اختفاءات الأشخاص موضوع

الشكاوى ، الذين كانوا قد اختطفوا قبل ذلك • وقد قدمت أسر هؤلاء الضحايا في هذه الحالات عرائض لاستصدار أوامر باحضار الأشخاص أمام القضاء ، رفضت من جانب القضاء الغواتيمالي •

وبالاضافة الى خطورة حالات حقوق الانسان في هذه القضايا ، مما يقلق اللجنة الأمريكية لحقوق الانسان انها تنطوى على انتكاسة خطيرة في التقدم الذى حصل في بداية ادارة الرئيس سيريزو ، واستئناف طرق وأساليب تصفية أشخاص جماعيا ، وعودة ظهور فرق الموت الفظيعة • هذا فضلا عن ان الحكومة قد أظهرت عدم استعداد للتعاون مع اللجنة في تحديد وقائع هذه الحالات الجديدة ، مما اضطر اللجنة ، بسبب اغفال التماساتها ، الى اعادة طلب معلومات وتكرار توصياتها بالتحقيق في هذه الحالات •

وفي مقرر صدر عن اللجنة في جلستها ٦٩ في أيلول/سبتمبر ١٩٨٦،طلب الى الحكومة الغواتيمالية أن تسمح لعضو من اللجنة ، برفقة موظفين من الأمانة العامة ، لاجراء زيارة قصيرة الى ذلك البلد بغية مقابلة رئيس الجمهورية ومسؤولين حكوميين آخرين لبحث حالة حقوق الانسان في البلد ومعرفة ما يجرى في التحقيقات في الحالات الأخيرة لاختفاء الأشخاص ، التي أثار ازديادها ، كما ذكر في المقرر ، الى قلق شديد لدى اللجنة • وتأمل اللجنة أن تتم تلك الزيارة خلال عام ١٩٨٧ •

وفيما يتعلق بالحق بمحاكمة عادلة والأمر القضائي القانوني بالمثول أمام المحكمة ، أكدت اللجنة في تقريرها السابق الأمر الصادر عن الحكومة الجديدة للرئيس سيريزو باعادة تنظيم الجهاز القضائي بغية رد الاعتبار والموثوقية ، والاستقلال للقضاء • فضلا عن أن التقرير قد ألقى الضوء على موضوع انشاء مكتب مركزى جديد لمراقبة تسجيل المساجين ، ويكون بمثابة جهاز تشاور بالنسبة لأى شخص يرغب في الحصول على معلومات عن حالة أى عضو معتقل من أعضاء الأسر • ولسوء الحظ ترى اللجنة الأمريكية لحقوق الانسان لزاما عليها أن توجه النقد الآن للطريقة عديمة الجدوى التي أبداها القضاء في التحقيق في الحالات الجديدة للاختفاء القسرى ، ولكون المكتب المركزى لمراقبة تسجيل السجناء ضئيل الفائدة في حل هذا النوع من المشكلات ، على الرغم من الأمل الذى علقته اللجنة - التي أوصت بانشائه - على هذا السجل •

وفي هذا الصدد ، ترى اللجنة لزاما عليها ، مرة أخرى ، أن تشير الى مسألة عدم جدوى التظلم في موضوع أمر المثول أمام المحكمة ، الذى أصبح معطلا في الماضي ، كضمانة للحماية القانونية ضد الاحتجاز اللاشرعي ، والاختطاف ، والاختفاء وحماية للحق في الحرية والأمن ، والمعاملة الانسانية والحق في الحياة •

وقد ظهر تعطل وسيلة أمر المثول خلال فترة اعداد هذا التقرير من خلال رفض المحكمة أوامر المثول العديدة المقدمة ، وذلك بناء على تقارير رجال الشرطة التي تقول بأن الأشخاص المعتقلين أو المختفين غير موقوفين في أى من مراكز الاحتجاز في البلد ، وفي قضايا أخرى ، بناء على مجرد زيادة من القاضي الذى قدم اليه التماس أمر المثول ، لفحص سجلات دخول الأشخاص لبعض السجون أو مراكز الاعتقال في الجمهورية ، مما خيب آمال وجهود أسر الضحايا •

تكرر اللجنة مرة أخرى توصياتها الواردة في تقارير سابقة بأن من الضرورى اعادة ارساء الضمانات القانونية التي تمكن من التثبت من اساءة استعمال السلطة من قبل قوات الأمن ، كيما يمكن للتدابير القانونية القائمة للدفاع عن حقوق الانسان أن تكون فعالة حقا في الممارسة •

وفيما يتعلق بالحق في الحرية الشخصية والمعاملة الانسانية ، تلقت اللجنة خلال فترة اعداد هذا التقرير تقارير متواصلة عن الاحتجاز غير القانوني وسوء معاملة السجناء • وتحول بعض هذا الحالات الى اختفاءات قسرية للأشخاص ، كما هو مستعرض في الجزء من هذا التقرير الذى يتناول مسألة عدم جدوى التظلم بالتماس أمر المثول أمام المحكمة • وفي هذا الصدد ، تشعر اللجنة بقلق خاص على حالة عدد من رؤساء النقابات الغواتيمالية ، وهو مجال خصته اللجنة ببحث خاص • وقد اعتقل بعض هؤلاء القادة ، وأسيئت معاملة بعضهم ، بل وحتى لقد اغتيل آخرون منهم •

وفيما يتصل بأنشطة منظمات حقوق الانسان غير الحكومية ، علمت اللجنة انه بالاضافة الى فريق التعاضد ، استهلت الكنيسة الكاثوليكية الغواتيمالية خطوات لانشاء مكتب جديد من هذا النوع ، شبيه بالمكتب السلفادورى الأسقفي للمعونة القانونية ، يعمل تحت اسم أسقفية التضامن المسيحي •

وأما بالنسبة لأنشطة فريق التعاضد ، فان اللجنة تأسف لاستمرار المجابهات التي على الفريق أن يمر بها مع قوات الأمن ومع رئيس الدولة بالذات لطلب اجراء التحقيق في اختفاء أعضاء أسر الفريق • وفي أثناء الدورة السادسة عشر للجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية التي انعقدت في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ في غواتيمالا سيتي ، تظاهر فريق التعاضد أمام مكان اجتماع الممثلين الدبلوماسيين للبلدان الأعضاء في منظمة الدول الأمريكية بغية التعبير عن احتجاجهم على انعدام التحقيق في حالات الاختفاء القسرى لأعضاء أسرهم • وقد جرت المظاهرة أمام المسرح الوطني حيث انعقدت الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية أبان حضور الرئيس سيريزو و ٣١ مندوبا ووزير خارجية للبلدان الأمريكية • وطلب المتظاهرون بشفاعة أعضاء الجمعية لدى الرئيس فينيسيو سيريزو لحثه على انشاء لجنة للتحقيق في الاختفاءات •

وقد اجتمع آنذاك رئيس اللجنة الأمريكية لحقوق الانسان ، الدكتور لوى ادولفو سيلياس سالیناس بقادة الفريق وعرض عليهم أن يقوم ، كما فعل في الواقع ، بحث رئيس غواتيمالا على امتثال التوصيات الواردة في تقرير اللجنة الى الجمعية العامة ، ومفادها وجوب اجراء تحقيق عن المسؤولين عن أحكام الاعدام اللاشرعية ، والاختفاءات ، وحالات الاحتجاز التعسفي والتعذيب في البلد ، وأن يعاقبوا بكامل العقوبة المنصوص عليها في القانون •

وقد اجتمع فيما بعد الرئيس فينيسيو سيريزو بأعضاء أسر الأشخاص المختفين الذين هم أعضاء في فريق التعاضد وتم الاجتماع في الميدان المركزى قرب القصر الوطني في ٧ نيسان /ابريل من هذا العام • وأعلن الرئيس فينيسيو رسميا عن انشاء لجنة حكومية للتحقيق عن مكان وجود الأشخاص المختفين • وقال ان أعضاء اللجنة سيكونون الآتين : ممثل رئيس الجمهورية ؛ ممثل لوزارة الخارجية ؛ ممثل لوزارة الداخلية ؛ ممثل للجنة حقوق الانسان ؛ وممثل لكونغرس الجمهورية •

وقد عهد الى اللجنة بالمهام الآتية : الافادة خلال ثلاثة أشهر عن مكان وجود الأشخاص المدعى اختفاؤهم ، وابلاغ نتائج التحقيقات الى كل من الأشخاص المهتمين بالحصول على معلومات عن حالة أعضاء أسرهم ؛ واقتراح طرق بديلة لحل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية لأسر الأشخاص المختفين • وبما ان اللجنة المعينة من قبل الرئيس لم تشتمل على قطاعات غير حكومية ، فقد حمل ذلك لجنة التعاضد على المطالبة باشتراك بعض الأفراد والمؤسسات ، كيما تصبح اللجنة - على حد قولهم ، متعددة القطاعات وتجدر ملاحظة ان الموعد النهائي المحدد في الأصل للجنة قد تطاول جدا ولاتزال استنتاجات اللجنة غير معروفة •

وفي ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨٧ ، بمناسبة الاحتفال السنوى بيوم الجيش ، أعلن فريق التعاضد الغواتيمالي أنه سيقوم بمظاهرة عامة بأعداد كبيرة • واعتبر الجيش الغواتيمالي تلك التظاهرة تحديا جديدا من قبل فريق التعاضد ، وأشار الى انه في ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، أثناء عرض عسكرى للجيش الغواتيمالي ، قاطع أعضاء الفريق برئاسة السيدة نينث غارسيا الأرتال المستعرضة وانضم الى نهاية الاستعراض حاملا لافتات وهاتفا بنداءات • ومنعا لحدوث اخلال مماثل بالنظام ، فقد وضع الجيش رتلا من الجنود يطلق الغاز المسيل للدموع لتفريق تظاهرة فريق التعاضد •

وفي ١٦ تموز/يوليه ، احتلت مسيرة فريق التعاضد بصورة سلمية ومباغتة مبنى الكونغرس الوطني وطالبت بأن يفي الرئيس فينيسيو سيريزو بوعده ويأمر بأن تبدأ لجنة التحقيق في اختفاء الأشخاص المنشأة في نيسان/ابريل الماضي عملها ؛ وبأن يقوم رئيس الجمهورية باستقبال لجنة التعاضد ، وبالكف عن اضطهاد أعضاء اللجنة • كما أعرب المتظاهرون عن خيبة أملهم لما سموه بلا مبالاة السلطات بطلبهم انشاء لجنة التحقيق التي اقترحها الرئيس سيريزو ، وأعلنوا أيضا انهم يعتبرون أنفسهم انهم قد خدعوا وأهينوا بما سموه الوعود الكاذبة من رئيس الدولة • وبعد مرور أربع وعشرين ساعة ، أخلى أعضاء لجنة التعاضد مبنى الكونغرس الوطني ، بعد أن قام رئيس الكونغرس ولجنة حقوق الانسان التابعة للبرلمان بتسليم رسالة الى قادة فريق التعاضد تكفل استقبالهم من قبل الرئيس سيريزو حل جميع جوانب مسألة لجنة التحقيق •

ولحضور المقابلة التي منحها الرئيس فينيسيو سيريزو ، والتي حدد موعدها في الساعة ١٦/٠٠ من يوم الخميس ، الموافق ٢٣ تموز/يوليه ، توجه ما ينيف على ٢٠٠ من أعضاء فريق التعاضد الى القصر الوطني ، حيث وجدوا فصيلة مناهضة للشغب من الشرطة الوطنية وقد أحاطت بالقصر منذ الصباح الباكر • وحين حاول قادة فريق التعاضد دخول القصر للمقابلة ، أحيطوا علما من أحد المسؤولين بأن الرئيس لن يستقبلهم • وفي الساعة ١٥/٠٠ ، أى قبل نصف ساعة من موعد المقابلة ، قيل لأعضاء الفريق ان الرئيس قد غادر القصر ، وان لديهم أوامر باخلاء المكان • وحين رفض الفريق مغادرة المكان ، عمدت قوات الشرطة ، وفقا للتقارير ، الى تفريقهم بوحشية ، مستخدمين عصي الليل ، وتعرض عدد من أعضاء الفريق - من رجال ونساء وأطفال - الى الضرب بقسوة ، بحيث احتاجوا الى الحصول على عناية طبية • وكرد فعل ذلك الهجوم ، التجأ أعضاء الفريق بعد الساعة ١٦/٠٠ بقليل الى كاتدرائية عاصمة غواتيمالا ، حيث وصل رئيس الكونغرس ليكرر رغبته في التوسط مع الرئيس • وفي اليوم التالي ، صدرت نشرة صحفية من رئيس الجمهورية تفيد ان فريق التعاضد سيجرى استقباله وقد استقبلهم الرئيس سيريزو في الساعة ١٢/٠٠ من يوم ٣٠ تموز/يوليه ، معلنا ان الاجتماع السابق لم يعقد لأن الفريق لم يحضر حسب ادعائه في الموعد المحدد •

وتأسف اللجنة كثيرا للأحداث المشار اليها أعلاه وتوصي باجراء تحقيق دقيق لتحديد ما اذا كان يوجد صلة بين هذه الأحداث ، ويوصي أيضا باعطاء ضمانات كاملة لأنشطة نقابات العمال ، تفاديا لازدياد تدهور الحالة ، كما حدث مع حكومات سابقة •

وبايجاز ، تلاحظ اللجنة انه بالرغم من جهود حكومة الرئيس سيريزو الرامية الى تعزيز حكم القانون والمؤسسات الديمقراطية ، لاتزال القيود والعقبات الخطيرة مستمرة في غواتيمالا ، فيما يتعلق بامتثال حقوق الانسان الأساسية • وهذه الحالة ناجمة بالدرجة الأولى عن لامركزية العنف التي اتسم بها هذا البلد منذ سنوات عديدة ، ورجوح الدور الذى لاتزال تؤديه القوات المسلحة ،التي لا تخضع لرقابة حكومية فعالة ، وانعدام فعالية الجهاز القضائي - رغم بعض التقدم الذى تم احرازه - العمل كأداة قادرة على التصحيح السريع لانتهاكات حقوق الانسان •

- - - - -